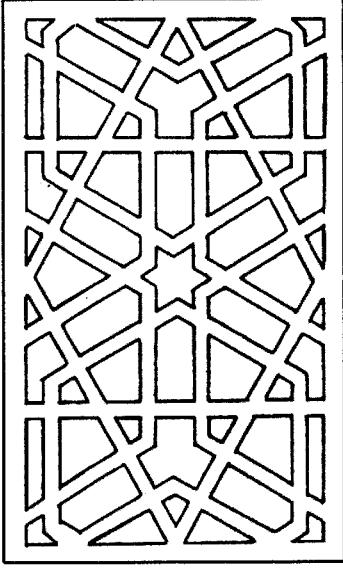




الزمرة الثالثة

منهجية البحث العلمي في الإسلام

- أهمية المنهجية في البحث
- تقويم العلوم (تصنيفها)
- أوعية العلم (ترتيب الكتب)
- أصول التفكير (أصول الدلالة)
- أصول الثبوت (علم أصول الحديث)
- علم آداب البحث (تمهيد)
- التعريفات
- التقسيمات
- الحكم على التصورات
- تدوين العلم والعناية بالمخطوطات ونشرها

إن الحديث عن منهجية البحث العلمي الإسلامي ليس مقتضاه أن ينحصر في نتاج العلماء المسلمين وحدهم، ذلك أن البحث مهمة إنسانية لم تنقطع منذ وجود البشر على هذه الأرض، ولهذا فإن الباحثين المسلمين حينما سلكوا طرائق نسبت إليهم وعنوا بها لم يكونوا محتكرين لها، كما لم يكونوا متتكرين لجهود الإنسانية السابقة، بل إنهم أخذوا النافع والطيب وزادوه طيباً، ونقحوا وهذبوا حتى صارت لهم مناهج خاصة متداولة بينهم، عرفوا بها، وعرفت بهم، ومع هذا فقد ظل الشعار المرفوع دائماً أن البحث والفكر والمنهجية والعلم كلها ألوان وضروب من الحكمة، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها التقطها، فالباحث المسلم لا ينظر إلى العلم منسوباً إلى بلد أو دين أو شعب، وإنما يستفيد من العلم أي علم، لأنه يعتبره الضالة المنشودة التي ما فتئ يبحث عنها .

والمقصود بالبحث ليس لونا معيناً من ألوان البحث، كما أن المقصود بالعلم ليس علماً معيناً، وإنما المقصود جميع العلوم وجميع طرائق البحث التي يحتاج إليها الإنسان، ولذا نلاحظ أن المنهجية التي أرساها المسلمون لم تخدم علماً واحداً من العلوم، وإنما خدمت العلم من حيث هو، ومن هنا كان محتوى هذه المناهج ذا طابعين : ففيها ما هو أسس عامة شاملة، وفيها ما هو أسس خاصة بعلم من العلوم كما سنرى .

هذا، وإن كل جهد يبذل في منهجة البحث، وكل وقت يصرف في تعقيد طرق التفكير وأصول التأليف ووسائل العرض - مهما كبر ذلك الجهد أو الوقت - ليس ضائعا، بل هو جهد موفور وهو يحفظ جهودا أخرى ستكرر وقتا سيضيع لو لم يجد الإنسان أمامه أصولا منهجية يستفيد منها في بحثه وفي تعلمه وفي تعليمه. لأن هذا التعقيد، أو تلك المنهجية، إنما هي تعقيد لسبل البحث الوعرة المجهولة. فإن قال قائل : إنني أخوض غمار البحث الذي أريده مباشرة وأوفر الوقت المبذول في مراعاة ما تقضي به المنهجية .. يقال له: لو مشيت هكذا فأنت كمن يسلك طريقا مجهولا لا يصحبك فيه دليل، وليس معك رفيق مجرب، وإن من الإلقاء باليد إلى التهلكة أن يسلك الإنسان مفازة ليس معه فيها دليل ماهر .. والمنهجية هي الدليل الذي يأخذ بيد الباحث ليصل إلى نتائج سليمة من بحثه وليقطف ثمار العلوم والمعرفة التي يطلبها .

والجدير بالذكر أن منهجية البحث تتضمن زمرتين من القواعد والأسس التي عول عليها المسلمون :

إحدى الزمrtين تتناول الأساسيات التي تجعل البحث صحيحا مفيدا .

والزمرة الأخرى تتناول الأخلاقيات والآداب التي تجعل ذلك البحث نافعا خيرا، ولا تعرض العقل الإنساني لاستخدام ما آتاه الله من موهبة في الشر والإفساد ..

ولا غنى عن هذا الجانب الأخير - جانب الأخلاقيات - ولا مغبة له، ذلك أنه لا يغير من حقائق العلم شيئا وإنما يختار من تلك الحقائق ما يعلنه ويقول له لكافة الناس، ويدع ما سواه في تناول الخاصة القادرين على فهمه

وتتميز الخبيث من الطيب، والغث من الثمين، والله عز وجل يقول : ﴿ وَقُولُوا
لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ ^(١) . يفكر الإنسان كما يشاء ، ويبحث كما يحلو له ،
ولكنه يخرج من نتاج بحثه ما ينتفع به الآخرون، ويخزن منه عن الأشرار ما
يمكن أن يستغلوه للإفساد والتخريب، وليس هذا الاختزان إماتة لنتائج بحثه
أو بعضها وإنما هو وضع للشيء في موضعه .

(١) سورة البقرة / ٨٣ .

أول ما عني به الباحثون المسلمون من منهجة بحوثهم أنهم نظروا إلى العلم الذي يشتغلون فيه، فالكلام عن منهج للبحث العلمي يتطلب توجيه الأنظار إلى العلم، ما هو العلم؟ بل ما هي العلوم؟ وما الحواجز وما الفواصل بين علم وآخر؟

هذا اللون من ألوان المنهجية أطلق عليه عند العرب اسم (تقويم العلوم) أي : تصور العلوم على ما هي عليه، وتمييز علم عن آخر، حذرا من التداخل، وضمانا لعدم الخلط بينها، الأمر الذي وقع فيه كثير من الباحثين القدامى، ولم يسلم منه نفر من الباحثين في صدر الإسلام، فكان لزاما على الباحثين المسلمين أن يأخذوا التجارب والنواة التي وصل إليها أولئك القدامى من مفكري اليونان وغيرهم في تقويم العلوم وتصنيفها وتمييز حقائقها بعضها عن بعض، ويضيفوا ما اعتادوا إضافته من صقل وتمحيص حتى نتج عن جهودهم هذه عدة محاولات ومشاريع لرسم مخطط هيكلي شامل للعلوم .

فقد كان تقسيم العلوم قبلهم ينحو منحى التمييز بين كل من (الإلهيات) و(العقليات) و (النظريات) و (المهارات) فضلا عن العلوم (اللسانية) التي تنفرد بها كل أمة عن الأمم الأخرى، وهي أصول الكتابة والقراءة والخطابة والشعر، وما يتصل بذلك ..

وأول من عني بهذا التقويم للعلم (أفلاطون) ثم تلاه (أرسطو) ثم جاء بعده (المدرسيون) أو (الإسكولائيون) ، وبعدئذ جاء (توما الأكويني) وآخرون بامتداد الثقافة الغربية التي أخذت في البداية من الثقافة الإسلامية، ونهلت منها ما فتح عيونها على العلم قديمه وحديثه، ثم واصلت هي مسيرة الركب في فترة أخلد فيها المسلمون إلى الركون والجمود..

أما الذين عنوا بهذا من الباحثين المسلمين فإننا نجد على رأسهم (الكندي) الذي أخذ ما كتبه أفلاطون وأرسطو وهذبه بإدخال تعديلات جذرية لتخليص هذه العلوم من التداخل الذي كان قائما بينها، وإحلال العلوم اللسانية العربية محل العلوم المشابهة التي كان يعنى بها اليونانيون، والعرب أمة معروفة بالبيان ولديهم من ذلك ثروة هائلة وإن كانت هذه الثروة متداخلة تحت اسم (الأدب) أو (اللغة) فجاء الكندي وشقق هذه العلوم وأبرزها مستعينا بالدراسات الأولى لعلماء العربية الذين ميزوا بين النحو، والصرف، والبلاغة بفروعها الثلاثة من المعاني والبيان والبديع، وما تلا ذلك من علوم اللسان العربي المعروفة.

وثمة عنصر آخر أدخله الكندي على تقويم العلوم وتصورها، وهو أنه أعاد النظر في علوم الإلهيات، وعلوم الإلهيات لدى الأمم والشعوب قبل الإسلام كانت تبدأ من الأسفل إلى الأعلى - إذا صح هذا التعبير - لأنها تجعل الإنسان يرسم بالتخيل تلك الحقائق المتصلة بالألوهية، فيفكر كل إنسان في ظروف بيئته وموروثاته ثم يحكم على الإله كما يتصور. وهذه طريقة خاطئة كل الخطأ، لأنه بعد أن يعترف الإنسان أن هناك إلهًا، ويقر بأنه عبد لذلك الإله ليس له ولا في مقدوره أن يدرك كنه الألوهية.

فما كان من الكندي إلا أن أعاد الحق إلى نصابه، والأمر إلى صوابه، وقرر ما جاء به دين الإسلام من أن الإلهيات تستمد من الوحي، أي من

أعلى إلى أسفل، عن طريق الرسل فلا نصف الإله إلا بما وصف به نفسه، ولا ندخل في صعيد الإلهيات إلا ما جاء عن طريق الوحي من الله إلى رسله، باعتبار تلك الأمور من القضايا السمعية (الغيبية) التي لا تخضع إلى طرق البحث العامة بل لها طرق أخرى خاصة للقطع بثبوتها، ولقد كان هذا التصحيح موضع تسليم ومتابعة من كل من تلا الكندي من العلماء المعنيين بتقويم العلوم .

وبعد الكندي جاء الفارابي في كتابه (إحصاء العلوم) وكان أجود تنظيمًا من سابقه.

بعد الفارابي جاء الخوارزمي المعروف فكتب في ذلك كتابه (مفاتيح العلوم)، وهو حلقة أخرى في تأصيل عملية التقويم، وكتابه مطبوع متداول، ومما عني به المستشرقون .

هذا التابع في الجودة هو من طبيعة الأمور الجديدة التي تمر بمرحلة الريادة والتأسيس ثم تبلغ مرحلة التثبيت والتنظيم، ولذلك قال القدامى مقولة صارت مثلاً علمياً نصه : " أثبت العرش ثم انقش " أي أقم هيكل البناء أولاً ثم حسن وجود فيه ما استطعت .

إن هذه الجهود التقويمية - وإن كان موقعها خارج العلوم - هي نافذة يطل منها الإنسان على المعرفة، وهي جهود مهمة جداً، ولذا كانت هذه الكتابات عاصماً من الخطأ والزلل في أعمال الباحثين المسلمين فلم يخلطوا بين علم وآخر، ولم يحملوا حقائق فن على حقائق فن آخر .

وقد يقول قائل : لا مجال لهذا الخلط أو الإدماج، فكل علم له كتبه ومقولاته .. وهذا إن صح في جانب من نتاج الثقافة فليس منضبطاً في جميع مظاهرها، لأن الكتب (أوعية العلم) كانت مليئة بالاستطراد والتنويع

والخروج عن موضوعها ودائرة بحثها، ذلك أن أكثر العلماء كانوا من المتصفين بالمشاركة بين أكثر من علم والمولعين بتنوع الاهتمامات ، فكثيرا ما كان يسأل أحدهم عن قضية فإذا أجاب ظن السائل أن الجواب من مفردات علم ما مع أنه من علم آخر بسبب عدم التخليص بين العلوم وتمحيص حدود موضوعاتها .

وجاءت بعد الخوارزمي تلك الجمعية العلمية المجهولة التي سمت نفسها (إخوان الصفا) وأعطت في رسائلها قدرا كبيرا من الاهتمام بالعلوم وتنظيمها وتقويمها وبيان العلاقات بينها وأثر بعضها في بعض وحاجة كل منها إلى الآخر ..

وتتابع بعد هؤلاء (ابن سينا) في موسوعة (الشفاء)، والغزالي في (المنقذ من الضلال) و (معيار العلم) . وقد وصف في (المنقذ) رحلته العلمية من البداية إلى النهاية، وكان يمر على العلوم واحدا بعد واحد فيشخصه ويبين رأيه فيه عن معاشة وتجربة، وكان التتميم لجهده هذا نظرات ومنتورات أوردها في كتابه المشهور (إحياء علوم الدين) عندما تعرض لعلوم الدين مع المقارنة بالعلوم الأخرى اللسانية والعقلية، وأعطى نظرة إسلامية أدق من جميع من سبقه، لأنه يعتبر عالما متمرسا في علوم الشريعة ومتحققا بغيرها من علوم عصره بالإضافة إلى توغله في الفلسفة والاشتغال بالتصوف، وهو مع هذا كله من كبار فقهاء المذهب الشافعي وذوي التأثير في تحريره وتدوينه، وهذه المشاركة جعلته أهلا لمهمة التقويم الدقيق لشئ العلوم .

وأخيرا يأتي (ابن خلدون) الذي كتب المقدمة المعروفة للتاريخ، (والتي حظيت بالشهرة والتعويل عليها دون ذلك التاريخ بالرغم من أن المقدمة هدفها التوطئة له ..) فاستعرض في مقدمته العلوم التي كانت متداولة

في عصره، وهو عصر ازدهار علمي ورواج للموسوعات في مختلف فنون المعرفة، وكانت كتاباته خاتمة المطاف للباحثين المسلمين .

ولم يكتف المعنيون بهذا الجانب من المنهجية بذلك، بل حصل الإلزام والالتزام من كل مؤلف في علم ما بأن يصدر كتابه بالكلام عن عدد من المبادئ الكاشفة عن حقيقة العلم الذي يبحث فيه والتي يتميز بها عن غيره . وهذه المبادئ أطلقوا عليها (المبادئ العشرة) منها ثمانية مبادئ اقتبسها المسلمون عن قبلهم، وأضافوا مبدئين إليها، وليس هذا مقام استعراضها، وإنما الغرض التنويه بأنها اشتملت على التعريف بالعلم المبحوث وتحديد تسميته، وبيان واضع العلم، وموضوعه، ورتبته بين العلوم الأخرى، واستمداده .. وهكذا يتشخص العلم أمام الباحث وقارئ الكتاب المؤلف لبيان حقائقه، ويعرف في أي زاوية يقع من زوايا البحث العلمي .

بعد جهد الباحثين حول المنهجية المتصلة بتقويم العلوم انتقلوا إلى جانب آخر قريب التداول منه، فإن العلوم أمور مجردة، والمجرد لا يمكن إدراكه حتى يتجسد، وتجسد العلوم إنما هو في الكتب، فالكتب والمراجع هي أوعية العلم، بل هي خمائر المعرفة الإنسانية، التي تتناقل من عصر إلى آخر، ومن أمة إلى أمة، وهي الروابط بين هذه الأجيال حتى يبقى هذا العلم الذي علمه الله عز وجل الإنسان الأول : ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾^(١) . فقد قضى الله عز وجل أن توجد الأسباب المادية المحسوسة لضمان توارث هذا العلم واستمرار انتقاله إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وإن جهود الباحثين المسلمين موثقة ومعترف بها في مجال العناية بالكتب، والبحث في توصيفها وتشخيصها، وفي تقويمها وبيان منزلتها، وفي تيسير طرق البحث ووسائله، وهي أيضا جهود استفاد منها العالم الغربي فائدة لا تنكر، وإذا كان هناك من ينكر استفادة الشعوب الغربية من المسلمين في بعض المجالات فإن هذا المجال يكاد يكون سبقهم وريادتهم وتأصيلهم موضع اعتراف وتنويه، بدءا من (كتاب الفهرست) لابن النديم وهو الكتاب الذي وضعه هذا العالم الوراق^(٢) ، وكان هذا العالم يعمل

(١) سورة البقرة / ٣١ .

(٢) كلمة (الوراق) هنا يقصد بها الكتبي، فإن سوق الكتب كانت تسمى (سوق الوراقين) اشتقاقا من كلمة الورق .

في مجال الكتب ولكنه يعمل ويعلم، ولذلك أراد أن يثبت خبرته ورصيد معرفته فكتب هذا الكتاب، ووسع نطاق بحثه فلم يقتصر على نتائج المعرفة الإسلامية، بل تناول كثيرا من الكتب المترجمة .

ومن المسلم به أن المسلمين كانوا خير من قدر العلم حق قدره فقد أخذوا المعرفة القديمة وترجموها وهذبوها وعنوا بها وأصبحت هذه الكتب متداولة بينهم وجزءا لا ينفصل عن تراثهم العلمي بعد أن كانت غريبة عنهم، ذلك أنهم حينما ترجموا هذه الكتب استأصلوا منها ما وجدوه من قبيل الخرافات والأساطير، وما أكثرها لدى اليونان! واستلوا من هذه الكتب كل ما كان من قبيل انعكاس التفكير في الإلهيات كما سبقت الإشارة إليه، ولما أصبحت هذه الكتب المترجمة مألوفة بينهم قام ابن النديم بتضمين (الفهرست) العربي والمغرب من المراجع والكتب على حد سواء، مع توصيف دقيق ينوه بقيمتها، ويصحح نسبتها، ويوضح مضمونها، وكل هذا يرشد الباحث إلى مصادر المعرفة .

ثم جاء بعد (ابن النديم) عدد من الباحثين المسلمين وطرقوا هذا المجال وكان لهم أيضا دور في التنظيم والتركيز إلى أن ظهر كتاب لطاش كبري زاده وهو أحد العلماء بين القرن الثامن والقرن التاسع سماه (مفتاح دار السعادة ومصباح السيادة)^(١) . وقسم هذا الكتاب على سبع دوحات كأنه يشبه هذا بمظلة شجرة ذات ظل وارف فيريد من الباحث أن يستظل بهذه الدوحات، ولذا قسم العلوم وجاء بكتب هذه العلوم لكي يكون الباحث أمام دراسات مشخصة في العلوم يطلع على ما ظهرت فيها من كتب ومؤلفات باعتبارها الوسيلة المباشرة للبحث .

(١) يقصد بهذه التسمية المعرفة لأنها هي التي تسعد الإنسان في حياته وهي التي تجعله سيدا بين بني قومه .

وجاء بعدئذ العالم التركي المعروف حاجي خليفة فكتب كتابه (كشف
الظنون عن أسامي الكتب والفنون)^(١) . هذا الكتاب استعرض ما أحاط
به علمه من كتب في شتى أنواع العلوم فبين مؤلفيها وعصورهم ، وبين
موضوعات هذه الكتب، ونظرتة التقويمية في هذه الكتب ثم ما ارتبطت به
هذه الكتب من شروح وتعليقات ومحتويات هذه الكتب .

والطريف في الأمر أن هذا العالم كان إلى جانبه الثروة العلمية التي
استقطبتها عاصمة الخلافة الإسلامية استنبول فكان يياشر هذه الكتب
في مكتباتها ويتكلم عنها عن معرفة وخبرة ليس عن نقل واقتباس، ومن هنا
نجد أن هذا الكتاب أصبح عليه المعول بين الباحثين من مسلمين وغيرهم
فترجم هذا الكتاب وخدم واعتبر نواة لكل ما قام عليه علم (البليوغرافيا)
وهو علم تقويم الكتب وتوصيفها .

إن الغرض من الكلام عن هذا الجانب في منهجية البحث العلمي هو
بيان أن هذا الجانب مهم جدا لكل باحث علمي، فإنه لا يجوز له أن يقتصر
على أقرب كتاب يقع تحت يده وأيسر مرجع يصل إليه ويبني عليه بحثه، فإن
البيوت تؤتى من أبوابها، وإن الكتب تتفاضل كما يتفاضل الناس، وتتفاوت
كما تتفاوت العلوم نفسها، ولذلك عليه أن يختار المراجع الأصيلة وأن يرى
تلك السوابق التأليفية لأنه كثيرا ما يكون البحث السابق خيرا من البحث
اللاحق إذا جاء هذا الباحث الجديد فطمس معالمه، وقد يكون البحث الجديد
مغنيا ومجزيا عن سابقه. وهنا يحار الباحثون المسلمون فبعض منهم يردد
المثل القائل: (ما ترك الأول للآخر شيئا) وهذه نظرة سلبية قام إلى
جانبها مثل يعكس هذه المقولة فيردد هذا المثل : (كم ترك الأول للآخر)

(١) ويقصد بالفنون هنا العلوم بقطع النظر عن التسمية العصرية الدارجة .

وكان المخرج من هذا وذاك أنه تقرر عند الباحثين العلميين الإسلاميين بأنه لا يغني كتاب عن كتاب .

كذلك لا بد من مراعاة المنهجية في ترتيب الكتب، وفي الاستمداد من هذه المراجع، وفي توثيقها وإعطاء القدر الذي تستحقه بعيدا عن التأثير بمؤلف الكتاب أو بضخامة حجمه أو بعصره وزمنه أو بأقوال الآخرين فيه، فكثيرا ما حجت كتب قيمة بنظرات يجحد فيها الناظرون جهود المؤلفين، فقد كان هناك علل تعوق مسيرة البحث العلمي وهي منافسة الأقران، وعداوة ما يجهله الإنسان، فكثيرا ما يحكم الإنسان على كتاب وهو لم ير هذا الكتاب وإنما قرأ اسم مؤلفه أو جهل مضمونه أو لأن مؤلفه كان حديث السن أو متأخر الزمن، ولذلك فإن المنهجية الصحيحة لدى الباحثين المسلمين أنهم لا يقفون خلف دفة الكتاب وإنما يفتحون هذه الكتب ويعيشون بين سطورها ثم يحكمون عليها ، ولذلك يقول المثل العلمي الإسلامي المعروف : (انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال) ومن الواضح أن ما يقصد بها الكتب، لأن (ما) لمن لا يعقل، وأن (من) يقصد بها المؤلفون والباحثون، لأن (من) استخدامهما للعاقل (انظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال) .

٣٠ **أصول التفكير (أصول الدلالة)**

بعد هاتين الجولتين في تقويم العلوم وفي ترتيب الكتب فإننا أمام جوهر الموضوع وهو أصول التفكير وأصول البحث بعد أن عرفنا من العلم فنونه وعرفنا أوعيته، ولكن كيف نبحث؟ هل يبحث الإنسان كما يشاء؟ أم أن هناك قواعد عقلية وضوابط فيها جهد قديم وفيها تركيز لضوابط المعرفة الإنسانية لا بد للباحث من أن يستفيد منها، فإذا تجنبها حرم نفسه من الوصول إلى الحقيقة، وحرم بحثه من أن يحظى بعناية الآخرين فإنهم يرفضونه شكلاً وموضوعاً، لأنه مشى في خط نشاز عن مشية الإنسانية، لأن أصول التفكير طرق تتميز بالتحريد والحياد فلا تتأثر بأي مؤثر حتى الدين، لأن الدين لا يتقيد بهذه النتائج التي يصل إليها البحث لأن مصدره الوحي السماوي فهو في مأمن بل إذا كان هذا الدين ديناً صحيحاً فإنه يرحب بهذه الأصول العقلية، لأنها لا يمكن أن تناقض ما جاءت به الشرائع السماوية .

إن أصول التفكير هذه ليس العلماء والباحثون المسلمون مبتكرين لها، لأنها نشأت مع نشأة الإنسان وظهرت تحت تسميات عديدة : الفلسفة، المنطق، آداب البحث، أسماء أخرى كثيرة أراد بها الإنسان أن يضع الأسس التي يتفاهم بها مع أخيه الإنسان، ليس تفاهماً بالكلام وإنما بالفكر، فإذا وصلت إليه حقيقة وأراد أن ينقلها إلى من بعده أو إلى غيره نقلاً أميناً لا بد أن يتقيد بأصول هذا التفكير وبالمنطقية والمنهجية التي تعرف عليها، وقد

تكون هذه المنهجية يجري عليها لمسات و تغييرات لا تمس جوهرها و حقيقتها، وإنما تحسّن عرضها و تغير المداخل و السبل إليها، فمرة تكون سبلا فكرية محضة، ومرة تكون رياضية، ومرة أخرى تكون بوسائل لا حصر لأنواعها و تنويعها ما دامت لا تغير من جوهر الأمر شيئا، هذه الأصول معروفة دور المسلمين فيها، فقد أخذ المسلمون الفلسفة و أخذوا المنطق و أدخلوا فيها ما أمكنهم من تهذيب و من تنقيح و إضافات، و مجال استعراض هذا ليس الآن و إنما أريد أن أقول إن هذه الأصول ليست أصولا عامة فقط، بل هناك أصول خاصة بعلم دون آخر، وهذا الذي يهمنا فإننا نريد مناهج البحث في العلوم الإسلامية :

نشأة علم أصول الفقه:

هذه الأصول على رأسها علم أصول الفقه، و علم أصول الفقه هو منهج كامل متكامل لاستنباط الأحكام الشرعية التي تنظم حياة الإنسان في جميع جزئياتها و لا تقتصر على نشاط من أنشطة هذا الإنسان بل تنظم عبادته و علاقته بربه، و تنظم علاقته بالناس في أفرادهم و في الأسرة و في المجتمع و في الدولة و في المجتمع الدولي كله، و من هنا كان البحث الفقهي أوسع و أعمق ألوان البحث في العلوم الإسلامية، و لذلك بكر المسلمون في وضع أصول للبحث في الفقه .

وينسب أول وضع لهذه الأصول إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة في القرن الثاني من الهجرة، وهذه هي نسبة بدأ بها ابن النديم في كتاب الفهرست، ولكن أول ما ظهر من هذه الكتابات كتاب الرسالة للإمام الشافعي و الإمام الشافعي أيضا في القرن الثاني في أواخره ، و السبب في عناية الباحثين المسلمين بهذا الجانب لأنه جانب خطير، فإذا بحث الإنسان في الفقه

فإنه يريد أن يصل إلى حكم الله عز وجل ومراد الله في تكليف عباده، فإذا أخطأ في بحثه ولم يراع الأصول السليمة فإنه يتجاوز حقوق الله ويضل ويضل .

ضبط الاجتهاد بأصول الفقه:

هناك مسمى لا بد منه لكل باحث في الفقه إذا بحثه بحثاً أصيلاً ، هذا المسمى هو الاجتهاد ، والاجتهاد عبارة عن أهلية تامة ومنهجية دقيقة يتوصل بها الإنسان إلى استنباط الأحكام الشرعية من نصوص الشرع (القرآن والحديث) عن طريق أدلة وقواعد بعضها منصوص وبعضها مقيس ومستنبط، في أصول منضبطة لا يخرج بها الإنسان عما رسمته الشريعة الإسلامية في قواعد الاجتهاد نفسه .

استمداد أصول الفقه :

ثم إن علم أصول الفقه هذا يستمد من أصول التفكير العقلي ففيه كثير من حقائق المنطق، ويستمد أيضاً من علوم اللسان العربي، ففيه تعويل وتأکید على قواعد اللغة، لأن هذه النصوص التي يتعامل معها الإنسان نصوص عربية : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(١) ، ولا يمكن أن نفهم هذه النصوص إلا بمراعاة القواعد التي عرفت لأهل هذا اللسان .

وفضلاً عن تلك الأصول الفكرية والأصول اللسانية هناك قواعد كلية استنبطها العلماء المسلمون من صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يبين للناس كافة دينهم بياناً عاماً، أو بياناً مركزاً للطائفة المتفقهة في الدين من نجباء الصحابة المهتمين بالاستنباط . قد كان النبي صلى الله عليه وسلم يتيح

(١) سورة يوسف / ٢ .

الفرصة للصحابة أن يجتهدوا وأن يستنبطوا، وكانت ظروف حياتهم ومسيراتهم في الدعوة والجهاد لفتح الآفاق لها تجعلهم أحيانا بعيدين عن موقع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الرجوع مباشرة إليه، مما يدفعهم إلى إعمال عقولهم وفكرهم لاستنباط الأحكام، فإذا جاءوا إلى النبي عرضوا عليه ما آل إليه استنباطهم فأرشدهم إلى الطريق السليم، وهكذا نشأ في جيل الصحابة مجتهدون، وجاء من بعدهم من التابعين فسلكوا هذا المنهج في ظل فهم الصحابة ورعايتهم .

الرسالة في أصول الفقه للشافعي :

ظلت مبادئ الاستنباط تتناقل تناقلا عمليا على سبيل المعاشة والملاحظة إلى أن كتبها الإمام الشافعي، وكتابة الإمام الشافعي ليست إنشاء ولا استحداثا، وإنما هي تثبيت لما لمسه وعرفه من مدركات الصحابة والتابعين، والسبب في تأليفها هو إجابة رغبة عبد الرحمن بن مهدي، وهو من كبار علماء الحديث حيث طلب منه أن يبين له كيف تستنبط الأحكام من كتاب الله وسنة رسوله، فأرسل الإمام الشافعي كتابا ألفه في ذلك وضع فيه القواعد الأساسية من أصول الفقه . ومن هنا جاءت تسميته (الرسالة).

أصول الفقه مرجع لعلوم أخرى :

إن أصول الفقه تعتبر ميزانا للبحث في الشريعة وفي استخلاص أحكام الله عز وجل ولكنها في الحقيقة ليست أصولا للفقه وحده بل هي أصول لكل العلوم التي يراد بها أن تبين حقوق الإنسان تجاه الإنسان، ولذلك نجد أن ما يسمى أصول القانون أو مبادئ الحقوق بينها وبين أصول الفقه وشائج كثيرة على عوز وفقر نلمسه في تلك الأصول القانونية، مع فروق أخرى

منها أن النصوص التي تقصد في القانون هي نصوص طبيعية ليس فيها الإعجاز
وليس فيها القداسة التي لنصوص التشريع الإلهية .

ثم أن العلماء المسلمين استمدوا من أصول الفقه لبقية العلوم الإسلامية
فوضعوا أصولاً للتفسير وكتبت في هذا مقدمات كثيرة، بل إن أكثر المفسرين
يستفتحون كتبهم المطلوبة بالتفسير باستعراض منهج لتفسير كتاب الله
وقواعد البحث في تأويل مراد الله عز وجل من كلامه .

أصول الثبوت - علوم أصول الحديث

٣١

إضافة إلى أصول الدلالة نجد أصولاً للحديث، وأصول الحديث هذه أخف عمقا من أصول الفقه لأن أصول الفقه تتعلق بدلالة النص، أما أصول الحديث فإنها تتعلق بنقل النص : كيف ينقل هذا النص، وكيف تروى هذه المقولات التي قالها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد أن كفي الناس بشأن كتاب الله إذ نقل بين دفتين نقلا متواترا في الصدور والسطور وكتب في عهد مبكر وجمعت صحفه التي كانت على مشهد ومسمع ومرأى من رسول الله، فبقيت الحاجة قائمة لنقل الحديث والسنة .

نشأة التخصص عن طريق علم الحديث :

ومن هنا نشأ التخصص وهو أول ما نشأ من تخصص في العلوم الإسلامية لخدمة الحديث، فقد تمّ وضع مناهج لرواية السنة بعدما كثر أصحاب الأهواء وأصحاب الفرق والناقمون على ظهور الإسلام ونشطوا في وضع وتركيب المقولات حتى يشوشوا أفكار المسلمين ويحدثوا إرباكا في نقل المعلومات الإسلامية ، فنشط المحدثون أي نشاط ووضعوا قواعد لمنهجية البحث في الحديث بحيث لا يأخذون كل ما يروى وإنما ينظرون في الرواة .

علم رجال الحديث :

والنظر في الرواة استدعى كتابة سجلات للتاريخ الخلقي والتقويم والتزكية مع وضع أصول للجرح والتعديل، فنشأ علم يسمى علم رجال الحديث أو رواة الحديث، وهذا العلم عبارة عن أرشيف شامل لكل من خاض هذا المجال سواء من كان من أهله أو من المتطفلين عليه، فيستعرضون أهلية هذا الإنسان وضبطه للمرويات وعدالته فيما ينقل من الأخبار .

الجوانب العقلية في أصول الحديث :

والجدير بالذكر أن علماء الحديث نسقوا بينهم وبين علماء أصول الفقه، وقالوا إن هناك أمورا من المدركات العقلية ليست من اختصاص علماء الحديث فلا تطبق فيها أصول الرواية ومقاييسها، فمن جاء إلينا وقال : إن الواحد نصف الاثنين لا تقول له : من أين نقلت هذه الحقيقة ؟ ومن الذي روى لك هذه المقولة ؟ لأن هذا أمر مدرك عقلا فنحن نحكم عقولنا في هذا الأمر ونستريح من البحث في النقلة والرواة، ولكن إذا جاء إنسان وقال : إن فلانا ولد له شخص نقول له : ممن سمعت هذا ثم ننقب عن الوسائط واحدا بعد واحد فنبحث عن عدالة هؤلاء الرواة وضبطهم وعدم خروجهم عن مألوف ما ينقل عنهم وعمن وافقهم من رواة آخرين .

أصول الحديث مرجع لعلوم أخرى :

إن علم أصول الحديث هذا يعتبر جوهرة نفيسة في تاج المعرفة الإسلامية فهو أول ما ظهر من وجوه التخصص، وهو الذي ضبط هذه المرويات، ولم يقتصر الباحثون المسلمون على استخدامه في كلام النبي عليه الصلاة

والسلام وإنما وسعوا نطاقه فدخل في رواية الشعر ودخل في رواية اللغة فصانوا بها أصول اللغة ، لأن اللغة تستمد من كلام العرب الفصحاء ولو ترك الأمر على عواهنه لجاء المدعون بكلام يسوغون ما وقعوا به من زلات وأخطاء ويقولوا: قالت العرب كذا، واستعملت القبيلة الفلانية كذا فيطلب إليهم أن يسندوا هذه المرويات .

لحاجة البحث في المنقولات وجد هذا العلم ، وكلمة آداب هنا لا يقصد بها الأخلاق والفضائل فقط وإنما يقصد بها الضوابط والقواعد التي لا بد أن يسلكها الإنسان في بحثه، سواء كان هذا البحث شفويا عن طريق المناظرة، أو مكتوبا عن طريق التأليف، أو شخصيا عن طريق التعلم والتعليم، فكل هذه الجوانب أخضعها الباحثون المسلمون إلى طرق لا بد من مراعاتها .

وعلم آداب البحث هذا ليس من النتائج الخالص للمسلمين وإنما هو مما أخذوه من ضالة الحكمة فعنوا به وجوده حتى أصبح علما مهما تشتد الحاجة إليه لكل باحث، فماذا يقصد من آداب البحث ؟

شمولية آداب البحث وعمدته :

إن علم آداب البحث يعود القهقري فيتناول جميع ما سبقت الإشارة إليه فقد أشرت إلى تقويم العلوم، وترتيب الكتب (أوعية العلم) وأصول التفكير وأصول الثبوت، فعلم آداب البحث ينتظم كل هذه الأصول ويعنى بوضع الأمور العامة التي تشملها . وأهم هذه الأمور ثلاثة جوانب يعنى بها علم آداب البحث وهي :

(١) من الغريب أن هذا العلم - على الرغم من كثرة الكتب فيه - اختفى تماما بعد أن كان أحد العلوم التي تدرس في الجامع الأزهر وبسبب تدريسه وضعت فيه كثير من المؤلفات المعاصرة .

-
- (التعريفات) وما يتعلق بها ، وهي (المصطلحات) .
 - (التقسيمات) .
 - (الحكم) على التصورات، وهو النتيجة من التعريف والتقسيم .
- وقد اخترت هذه الجوانب لأنها سهلة التصوير، لأننا لا نريد أن نخوض في غمار العلم وإنما نريد أن نمر به مرور الكرام .

أول هذه الجوانب : التعريفات : بمعنى بيان ماهية الشيء، فإن أي فكرة من الأفكار يريد الإنسان أن يعرضها أو يفهمها للآخرين لا يسوغ له أن يدخل في تفاصيل هذه الفكرة قبل أن يبين تعريفها بأن ينقلها من دائرة المجهول إلى دائرة المعلوم، فيضع البيانات الكاشفة التي تصف هذه الحقيقة وتبعدها عن الحقائق التي قد تشبه بها .

ومن هنا بينوا أن هذه التعريفات أو هذه التعاريف لا بد أن تكون جامعة مانعة، ومعنى " جامعة " أنها تجمع أفرادها وجزئياتها فإذا أوضحنا أمرا من الأمور وعرفناه يجب أن تنضوي تحت التعريف كل الأمثلة (الأفراد) التي تنظم تحت مظلة ماهية الشيء المعروف. وأما كلمة " مانعة " فإن هذا التعريف يجب أن يخرج ويبعد ويحترز به عن جميع أضداد هذه الفكرة، فالتعريف يجب أن يكون جامعا لأفراده مانعا لأضداده، بهذا يستطيع الإنسان أن يدرك ماهية الشيء، ولذلك يسمونه التعريف، ويسمونه الحد، لأنه يحدد الحقيقة المراد دراستها ويسمونه القول الشارح للماهية، أي ما هو هذا الشيء ؟

وهنا تبدو صناعة فيها مهارة وفيها دقة للباحثين المسلمين في شتى أنواع العلوم، فإنهم كلما مروا بحقيقة من الحقائق مهما كانت صغيرة أو كبيرة

يبدؤون بتعريفها لأن هذا يجعلك أمام هذه الحقيقة شاخصة أمامك، ثم بعدئذٍ تتناول تفصيلات هذه الحقيقة وتوابعها وما يتصل بها من أمور .

استخدام المصطلحات العلمية :

إن التعريفات التي وضعت لها كتب معروفة قد نشأ عنها رصيد علمي آخر يعني به العصر الحاضر أيما عناية، وهو المصطلحات .

والمصطلحات بمعنى الكلمات المركزة التي تداولها أهل كل علم من العلوم واستقر بها وإرتبط بها معنى خاص، فلا يعدل أهل هذا العلم عن استخدام هذه الكلمة، لأن تركهم لاستخدام هذه الكلمة يحوجهم إلى بيانات كثيرة مشتتة .

وفن المصطلحات هذا لا يستغني عنه أي علم من العلوم، ولكل علم مصطلحاته، بمعنى الكلمات الفنية المركزة التي لا يستطيع الإنسان أن يغير حرفاً منها فإنك إذا غيرت حرفاً من حروف المصطلح قد ينتقل إلى مصطلح آخر .

وهذا المصطلح يستمد مفهومه مما تعارف عليه أهل العلم، ولا يستمد - بالضرورة - مفهومه من الألفاظ ولا من اللغة، وإنما من التواطؤ والتفاهم بين أهل الاختصاص، فإذا كانت الكلمة لها مصطلح ومدلول خاص عند أهل الطب فإنها إذا انتقلت بذاتها إلى أهل الفلسفة أو إلى أهل الفقه يكون لها مدلول آخر، ولا يطالب أهل علم ما الآخرين بحق الابتكار ويقولون إن هذه الكلمة نحن الذين اصطلحنا وتفاهمنا على مدلولها فدعوها وانتقلوا إلى غيرها، لأن لكل أهل علم أن يصطلحوا على ما يشاؤون، ومن هنا نشأت قاعدة علمية ومثل علمي مأثور - وللعلم أمثاله كما أن للناس أمثالهم التي

تشيع فيما بينهم وكما أن للعرب أمثالهم المعروفة - نشأ مثل علمي يقول :
" لا مشاحة في الاصطلاح " وكلمة "مشاحة" من الشح والبخل والتنازع،
ومعنى " لا مشاحة في الاصطلاح "، أي لكل إنسان أن يصطلح ما يشاء،
وله أن يأخذ نفس اللفظ الذي أخذه غيره ، فيصطلح ويتفاهم على
مدلول له، ولكن شريطة أن يبين ما يصطلح عليه، وأن يشير إلى هذا المفهوم
الذي يريد أن يستدعيه بمجرد النطق بهذا المصطلح .

فالتعريفات والمصطلحات ركن أساسي في البحث، ولذلك لا يجوز
للإنسان أن يتوغل في بحوثه قبل أن يمر بهذين العنصرين من عناصر منهجية
البحث، فأى حقيقة يريد أن يبينها لا بد من أن يقدم تعريفا وقولا شارحا
لماهيتها ولا بد له من أن يراعي الألفاظ الفنية التي اصطلاح عليها غيره،
ولذلك قد يضجر الإنسان حينما يجد شخصا يلف ويدور حول فكرة ويبين
عنها الكثير ولا يهتدي إلى اللفظ الفني الذي يعبر عنه، فيقول الإنسان : هلا
قال كلمة كذا فإن هذه الحقيقة التي يعرضها هي التي بحث عنها العلماء
وركزوا لها هذه الكلمة المختصرة من خلال المصطلح، الذي تعارفوا عليه .

بعد التعريف ينتقل الباحثون الإسلاميون إلى عنصر آخر شديد الأهمية وهو التقسيم، فإن الأمور ليست جملة واحدة صلبة، وإنما لكل فكرة جزئياتها، ولكل موضوع أجزاؤه، ولذلك لا بد من التقسيم لتمييز العناصر التي يتفرع إليها الموضوع والتي تتسلسل بها الفكرة .

والتقسيم له قواعده وله أصوله، فليس كل تجزئة للفكرة مقبولا، فقد يقع الإنسان في خطأ فادح حينما يأتي إلى حقيقة واحدة، فيعرضها على أنها قسمان ولا يكون بين القسمين إلا خلاف لفظي والحقيقة واحدة ، ومن هنا وضع الباحثون قواعد للتقسيم والتجزئة للأفكار .

وخلاصة هذه القواعد هي أنه يجب أن يكون للتقسيم تأثير في النتيجة، وأن يكون متباينا، أي أن كل قسم مباين للقسم الآخر ، معايير له ، ولا يجوز أن تأتي إلى حقيقة وتعدد العبارات فيها وتقول هذه أقسام، هنا يقف المعنيون بمنهج البحث العلمي ويقولون إن هذا قسم وليس قسما .

والفرق بين الكلمتين مهم :

فالقسم هو الذي ينضوي تحت فكرة عليا .

أما القسم فهو النظر الذي يكون على قدم المساواة بين فكرة وأخرى.

وبعبارة أخرى : القسم له تسلسل عمودي وأما القسم فهو ذو تناظر أفقي ، وإذا خلط إنسان بين القسم والقسم أخطأ في نتائج بحثه .

ولا أريد أن أتوغل أكثر من هذا فإني أريد أن أنوه بهذه المنهجية للباحثين المسلمين لمراعاة بحوثهم بأن تكون سليمة في تسلسلها وعرضها وفي انتمائها إلى الفكرة العليا .

إن كل تقسيم لا يترتب عليه اختلاف في الحكم فهو لغو، أي زائف ومضیعة للوقت، ووقت الباحث نفیس فبدلاً من أن یضیعه فی هذا التقسیم الصوري اللفظي يجب أن يستنفده في معرفة النتائج والأحكام، فليس التقسيم ضروريا دائماً، قد تكون الحقيقة واحدة، فلينتقل من التعريف إلى الحكم وليتخطى مرحلة التصور الجزئي والتشقيقي لها .

وعليه، فإن النتيجة الأخيرة هي الحكم على الشيء، إذ بعد أن عرف الباحث الفكرة وقسمها لا بد أن يأتي بنتائج تلك الفكرة التي يريد أن يصفها، فإذا وصفها بحقيقة من الحقيقة بأنها صحيحة أو غير صحيحة أو أنها يترتب عليها أثر معين، يجب أن يكون هذا الحكم دقيقاً وأن يكون مبنيًا على استدلال صحيح .

وهنا نعود أدراجنا إلى أصول التفكير وأصول الاستدلال، منها أصول عقلية ومنها أصول خاصة بعلم من العلوم، ولا بد من مراعاة كلا الأمرين، فإن كون العلم خاصاً ومتداولاً بين أهله لا يعفيهم من مراعاة أصول التفكير العامة التي لا تحمل العقل فوق طاقته وتأتي له بأمور توصف بأنها محالة أو مستحيلة أو فيها زلل فكري .

ولذلك يقولون إن علم المنطق مهمته أن يعصم الفكر من الزلل، وأن يبعد الإنسان عن حيل السفسطة وعن الاستخفاف بالعقل عن طريق التموه

والتدليس وإدخال الشبه التي لا حقيقة لها، وهذه كلها أمور هامة جدا للباحث، فالباحث ليس جهدا عضليا، وليس وقتا يصرف في القراءة والكتابة فقط، وإنما بين القراءة والكتابة حلقة التفكير، يقوم ما يقرأ، ويحاكم ما يقرأ، ويمحص ما يريد أن يكتبه ويقدمه للناس، فإن كلام الإنسان قطعة من عقله فليُنظر كيف يصور عقله للناس، إذا أعطاهم حقيقة مسلمة عنده فليقل إنها مسلمة وإذا كانت لديه شبهة، وحاك في صدره أمرها، وكان عنده حرج مما يقول فليقل لهم ذلك ولينقل لهم هذه المعرفة بنفس الأمانة العلمية التي ينبغي للإنسان أن يتحلى بها، ولذلك نجد أن الغموض الذي يلحظه الإنسان في بحث باحث إنما ينشأ عن غموض الفكرة عنده، فلو كانت الفكرة صافية عنده، وكانت ممحصنة لخرجت للإنسان صافية، فليكن الإنسان آمينا في بحثه فليس مطالبا بأن يقرر بطن الحقيقة وإنما هو مطالب أن يعطي كل ما عنده وأن يبرز كل ما جال في خاطره بشئ ملابساته .

يهمنا الآن الإشارة إلى دور الباحثين المسلمين في مجال تدوين العلم،
والعناية بمخطوطات الكتب المؤلفة في شتى العلوم، ثم مراعاة أصول الإخراج
والعرض الفني للكتب. فما هو هذا الدور؟

للباحثين المسلمين دور كبير في التوثيق وفي عرض المعلومات
وفي إخراج البحوث، وهو دور أصيل لا تزال تشهد به خزائن المخطوطات
في العالم كله، وفي العالم الغربي قبل العالم الإسلامي، لأن ما آل إلى تلك
الرقعة من العالم أكثر مما يحزره المسلمون، والمخطوطات العربية والإسلامية
- وهذه أمانة وشهادة يجب أدائها - حظيت بما تستحقه عند هؤلاء
المستضيفين لها، أكثر مما حظيت عند أصحابها وأبنائها، فإنها قد عني بها،
وحفظت، وبذلت شتى قواعد الصيانة والرعاية في حفظها كما يجب.

هذه المخطوطات هي المظهر التراثي لعرض البحوث، فقد كان هناك
منهجية في تدوين الكتب وفي كتابة العلم، فلا يأخذ الإنسان ورقة وقلمًا
ويكتب كما يشاء، بل هناك منهج لا بد من اتباعه، وهذا المنهج قابل
للتطوير والتحسين.

وأول من عني بهذا المنهج علماء الحديث، أي علماء أصول الحديث
ومصطلح الحديث، لأنهم أسبق من تعرض لمهمة التدوين، بعد أن كانت
العلوم تنقل شفاهًا.

وعلم الحديث قد بكر المسلمون إلى تدوينه، لأنه مصدر من مصادر التشريع، فهو المصدر الثاني للتشريع، ولذا فإن الخليفة عمر بن عبد العزيز، أصدر مرسوما - إذا صحت التسمية - إلى جميع الولاة في البلاد الإسلامية في نهاية القرن الأول من الهجرة يقول لهم: اجمعوا ما تناثر عندكم من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم - هذا معنى الكلام - فقام هؤلاء وبدؤوا يدونون وبدأت فكرة التدوين في الحديث قبل غيره من العلوم .

وبعد أن أرسى علماء الحديث أصول نقل الحديث والتثبت من صحته انتقلوا إلى تدوينه، فاشتملت جميع كتب مصطلح الحديث على أبواب مهمة في تقييد الحديث وكتابته وتدوينه : كيف يكتبه ؟ ما الحجم من الصفحة الذي يستخدمه للكتابة؟ وما الحجم الذي يتركه للتعليقات والهوامش لإضافة ما سقط من الكاتب وعلامات لمنتهى الكلام ومبتدئه، وأمارات للعناوين والكلمات البارزة بلون مغاير، باللون الأحمر غالبا، ومقاس الصفحة وعدد الأسطر في الصفحة، ومن الملحوظ أن الإنسان إذا كتب مقالا قد يكتب في صفحة عشرين سطرا وفي أخرى أقل أو أكثر، أما الكاتب في المخطوطات فإنه يلتزم مقاسا وعددا للأسطر لا يحيد عنه، ويلتزم أن يكون إطار الكتابة في شكل واحد، لأن هذا يورث الناظر في الكتاب سكونة وراحة، ولا يشعر بنشاز حين يقع نظره على المكتوب .

أصول الإخراج والعرض الفني للعلم:

ولا بد بعد هذا من الكلام عن شكيليات البحث، فبعد أن فكر الإنسان وراعى أصول التفكير ، وراعى أصول التعلم ، وأخذ من الكتب ، أراد أن يعرض بحثه للناس ، كيف يعرضه، هل يقدمه متناثرا دون أن يكون هناك

نظام يجمع أطرافه؟ أم أن عليه أن يقدم هذا البحث في صورة شيقة توفر على الإنسان مهمة التصور والمقارنة واستحضار الذهن .

فالإنسان إذا أعطيت إليه معلومات متناثرة، فإنه يكلف جهدين :

الجهد الأول : أن ينظم هذه المعلومات، ولذلك كثيرا ما يسمع الإنسان قصة، ثم يقول أول القصة كذا وهذه الفكرة قبل هذه .

الجهد الثاني : أن يفهمها، فلماذا أيها الباحث تحمل من ينظر في بحثك عبئا مكررا ؟ لو أنك أيها الباحث بذلت شطرا من وقتك وأضفت إلى جهدك في البحث جهدا فنيا، فعرضت هذه الحقائق بصورة سهلة ميسورة، فإنك تتعب نفسك قليلا وتريح الناس كلهم من تكرار هذا الجهد .

ومن هنا نشأت قواعد لعرض البحوث، وإخراجها للناس، وهذه القواعد وإن كان قد يظن الإنسان أنها قد رافقت عصر الطباعة وعصر النشر والإعلان فإن هذا ليس صحيحا لأنها قديمة قدم الفكر، ولكنها كانت في كل عصر بحسبه .

هذا، وقد تطورت هذه القواعد والأصول من خلال الكتابة في علم مصطلح الحديث بالذات، بالرغم من أن الإنسان يتصور أن الحقل الطبيعي لهذه المنهجية في عرض البحوث هو علم الإملاء وعلم الكتابة، ولكن لم يحصل هذا لأن علم الإملاء اقتصر على فكرة تصوير الكلمة، وترتيب حروفها ومواقع هذه الحروف من حيث الوصل والفصل، ومن حيث الحروف القلقة الشكل كالهزمة . أما كيفية عرض هذا المكتوب فإنه أمر ادخر لعلم مصطلح الحديث بسبب التبكير في خدمة السنة .

وهذه الأصول عني بها المستشرقون عناية كاملة، فطبقوها فيما نشره
من كتب عربية، واقتبسوا منها فيما أخذوه للعناية بنتاج ثقافتهم أيضا
وتبلورت هذه في علامات الترقيم وفي أصول العرض الفني .

ومما يدل على أن هذه الأصول والقواعد تمت بجذورها إلى ثقافتنا
الإسلامية هو أنها لا تزال تحتفظ بكثير من الطرق والاصطلاحات
قد لا يدرك الإنسان سرها أو الحكمة منها ولا يتسع المقام لشرحها، فإذا
ذهب إلى علم مصطلح الحديث يجد السر في هذه الأمور .

وفي الختام، إنني بهذه الجولة المتنوعة حاولت أن ألقى ضوءا على منهجية
البحث العلمي الإسلامي، وليس معنى هذا أن نقتصر على تمجيد هؤلاء
السابقين الذين قدموا ما عندهم وذلك لأن هؤلاء الباحثين كما أشرت
في البداية استفادوا من جهود من قبلهم وطوروا هذه الجهود، وتركوا الباب
مفتوحا للتحرير والتنقيح والإضافة، لأن العلم لا نهاية له : « وَفَوْقَ كُلِّ ذِي
عِلْمٍ عَلِيمٌ » ^(١) ، « وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا » ^(٢) ، وقد أمرنا الله عز
وجل أن نقول من خلال أمره لرسوله: « رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا » ^(٣) .



(١) سورة يوسف / ٧٦ .

(٢) سورة الإسراء / ٨٥ .

(٣) سورة طه / ١١٤ .